الاقتصاد الإيطالي في الحرب العالمية الأولى 1914-1918

أ.م.د. قاسم شعيب عباس السلطاني

كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

تاريخ الاستلام : 2020/10/30

تاريخ القبول : 2020/11/30

الملخص:

يناقش البحث موضوع الاقتصاد الايطالي في الحرب العالمية الاولى ، واهم السياسات التي تعاملت بها الحكومات الايطالية مع اقتصاد الحرب ، لاسيما في قطاعات الزراعة والصناعة و السياسة المالية ، وينطلق من فرضية : كيف يمكن لاقتصاد هش يفتقر إلى المقومات الأساسية أن يخوض حرب حديثة، محاولا الاجابة عن هذا السؤال من خلال الخطة المنهجية التي درسنا بموجبها البحث . تبين لنا من خلال دراسة هذا الموضوع بان بعض القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعية شهدت تطوراً ملحوظا خلال الحرب ،فيما شهد القطاع الزراعي مشال كبيره ، فضلا عن غياب سياسة مالية تعالج مشاكل الحرب واثارها ، وكان لهذه المشاكل دور كبير في التغيرات السياسية الايطالية بعد عام 1922.

الكلمات المفتاحية : ايطاليا ، اقتصاد الحرب ، الحرب العلمية الاولى ، الزراعة الايطالية ،الصناعة ، الليرة الايطالية .

The Italian Economy in The First World War 1914-1918

(Successes and failures)

Assist. Professor Dr.Kaseim Sh. Abbas Al-Sultani

Faculty of Political Sciences / Al-Nahrain University

Receipt date: 30/10/2020

Date of acceptance: 30/11/2020

Abstract:

This research deals with the Italian economy in the First World War, and discusses the most important policies that Italian governments dealt with the war economy, especially in the sectors of agriculture, industry and financial policy, the research hypothesis is: How can a fragile economy that lacks the basic ingredients to fight a modern war? In an attempt to answer this question through a systematic plan deals with this research. Through studying this topic, we found that some economic sectors, especially industrial, witnessed a remarkable development during the war, while the agricultural sector witnessed great problems, as well as the absence of a fiscal policy that addresses the problems of the war and its effects, and these problems had a major role in the Italian political changes after 1922.

Key words: Italy, war economy, The First World War, Italian agriculture, industry, Italian currency.

المقدِّمة:

حققت إيطاليا ومنذ وحدتها القومية عام 1861 نجاحات عسكرية بحروب محدودة لتحقيق أهدافها الوطنية واستكمال وحدتها الجغرافية، لاسيما عام 1866 وعام 1871، ودعم هذه النجاحات الأحلاف العسكرية التي عقدتها مع حلفائها وقصر مدة هذه الحروب والتي لم ترهق الاقتصادي الإيطالي، ومع بداية النزاع الأوربي صيف 1914 أعلنت إيطاليا حيادها تجاه القوى المتحاربة التي كانت تعمد عليها في تمويل اقتصادها ومن كلا المعسكرين، وبدا أن هذا الحياد كان هشاً منذ الوهلة الأولى، لاسيما وأن الإيطاليين قد عرفوا أن استمرار الحرب واتساعها قد يهدد بصورة أو أخرى الامدادات الاقتصادية لإيطاليا ويتسبب في أنهيار الاقتصاد الإيطالي ولذلك ولأسباب سياسية لا تقل أهمية قرر الإيطاليون دخول الحرب إلى جانب دول الوفاق الذين وفرو لهم شروطهم الاقتصادية والسياسية وجروهم أخيراً إلى هذا الصراع في ايار 1915 .

السؤال الذي يطرح: "كيف يمكن لاقتصاد هش يفتقر إلى المقومات الأساسية أن يخوض حرب حديثة"، من هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، يدور هذا البحث الذي يحاول أن يبين واقع لاقتصاد الإيطالي في الحرب العالمية الأولى، دون الخوض في التفاصيل العسكرية والمواقف السياسية، لاسيما وأن اقتصاد الحرب وكيفية التعامل مع أهوالها بحاجة إلى دراسات مفصلة تبين كيفية تعامل الحكومات مع إدارة الأزمات ومعالجتها، ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على هذا الموضوع كونه يبين الدور الذي أدته الحكومات الإيطالية في رسم السياسة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى مع تحليل النجاحات والإخفاقات التي أصابت القطاعات الاقتصادية الإيطالية (الزراعة، الصناعة، المالية) والتي يقتصر عليها الحديث في هذا البحث عن طريق الاستعانة بإحصاءات دقيقة وبيانات وثيقة عن نشاطات هذه القطاعات وتحليل مضمونها.

قسم هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، تناولنا في المحور الأول الموسوم "أوضاع إيطاليا عشية الحرب العالمية الأولى" الوضع السياسي في إيطاليا وقرار دخولها الحرب في أيار 1915، فيما درس المحور الثاني المعنون "نشاطات القطاعات الاقتصادية أبان الحرب" والذي رصد تطور نشاطات القطاع الزراعي والصناعي والسياسة المالية الإيطالي خلال سني الحرب مع تحليل بياناتها، وجاء المحور الثالث المعنون "الأثار الاقتصادية للحرب" والذي بين أثار الحرب على مجمل الاقتصاد الإيطالي.

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على جملة من المصادر الأجنبية المهمة التي تناولت الموضوع من أطراف مختلفة وتوخينا الدقة والتحليل في التعامل مع هذه المصادر . أخيراً لا بد من القول بأن موضوع الاقتصاد الإيطالي في الحرب العالمية الأولى وبين الحربين 1914–1945 يستحق أن يدرس بصورة مستقلة وبعمل أكاديمي، ليبين آثار الحروب على المستوى الاقتصادي وكيفية إدارة التعبئة الاقتصادية في بلدان الصراع.

المحور الأول : أوضاع إيطاليا عشية الحرب العالمية الأولى

أدت السياسات الحكومية الإيطالية بعد التوحيد عام 1861 (*)، إلى تفاقم الضعف الطبيعي للاقتصاد الإيطالي، إذ كانت الصراعات الحزبية والخلافات السياسية وعدم توافق الاراء حول أنجع الطرق والمسارات لتحسين الواقع الاقتصادي، عائقاً أمام

(*) عن تطورات هذه الفترة أنظر :

تحقيق تنمية اقتصادية ، لاسيما مع الضعف المتأصل في الموارد الاقتصادية الإيطالية والذي لم يدعم مثل هذه الخطط والجهود التي ارتبطت في جزء كبير منها بتاريخ شبه الجزيرة الإيطالية وطبيعتها الجغرافية والكثافة الديمغرافية المتزايدة Joseph &Timothy,2007, PP.33-34)).

مع بداية العقد الأول من القرن العشرين كان الاقتصاد الإيطالي غير مهيأ للدخول في حرب شاملة، لاسيما وأن إيطاليا بمساحتها الصغيرة البالغة 301.000ألف كم2 وعدد سكانها الذي تجاوز 35 مليون نسمة عام1911 (Rothenbacher,2017,P.14)و مواردها الطبيعية الشحيحة،كانت أضعف الدول المتحاربة وكانت مواقفها السياسية تجاه القضايا الدولية في أغلب الأمور تعتمد على تلك العوامل أعلاه (Herwing, ,2010, P.460). كان على الساسة الإيطالين موازنة أهوال الحرب وتكاليفها الباهضة لاسيما الاقتصادية منها، فضلاً عن نتائجها العسكرية والسياسية غير المعروفة، لاسيما وأن النزاع الأوربي قد تطور إلى صراع شامل في 4 آب 1914 بين قوى الوفاق وقوى الوسط، وكان على الإيطاليين أن يحددوا موقفهم تجاه القوى المتحاربة مما دفعهم إلى إعلان حيادهم في 3 آب 1914 تجاه الصراع الأوربي .United States) (. Dept. of State,1919,P.33

فهم الإيطاليون جيداً أن بقائهم على الحياد ومحاولة ضبط علاقاتهم مع أطراف النزاع ،لاسيما مع أمبراطورية النمسا والمجر والمحافظة على العلاقات الاقتصادية الودية معها أمر غير ممكن، فضلاً عن المعسكر الاخر الذي مثلته بريطانيا وفرنسا والذي كان للإيطاليين علاقات اقتصادية متميزة معهم، لاسيما وأن القوى المتحاربة قد فرضت رقابة صارمة على التجارة مع الأطراف الأخرى، وكان الاقتصاد والتجارة الإيطالية يعتمد بشكل كبير على الواردات في سد احتياجاته، هذا الأمر فضلاً عن ألاسباب السياسية الأخرى، قد دفع الإيطاليين إلى البحث عن المعسكر الذي من الممكن أن يلبي لهم حاجتهم الاقتصادية ويوفر لهم متطلباتهم المالية بما يضمن لهم تحقيق طموحاتهم السياسية والبقاء في مصاف الدول الكبرى، ومن هذه النقطة بدأت المفاوضات مع الأطراف المتصارعة للدخول في الحرب (Cappellano,2017,P.1) .

بدأت الدبلوماسية الإيطالية وطوال 10 أشهر من الحياد من فتح قنوات الاتصال كافة مع الدول المتحاربة بغية الحصول على اكبر قدر من المكاسب جراء دخولها في هذا الصراع العالمي، وكانت دول الوسط المحطة الأولى للمفاوضات والتي وعد ساستها الإيطاليين بمنحهم المناطق المثالية لإيطاليا، لاسيما منطقة التيرول مع بعض الاستثناءات وبعض المناطق الناطقة بالإيطالية في ترست (.Robson ,2006, P.25-28) ، لم تلبي هذه العروض مطامح الإيطاليين الذين عرفوا أنهم محط أنظار هذه القوى التي حاولت جرهم إلى الحرب، وبعد أخفاق قوى الوسط في كسب إيطاليا، تمكنت قوى الوفاق من تقديم ما يرغب به الإيطاليون إذ وُعدت إيطاليا بإعطائها كل المناطق التي تريدها في النمسا ،فضلاً عن مقاطعات التيرول الجنوبي واستيريا ودلماشيا، وتم التوقيع على معاهدة لندن (السرية) في 26 نيسان 1915 (.Ashley, Grenville, 2001, P.64-66) والتي ضمنت تلك المطالب في المادة الرابعة منها، فضلاً عن تعهد قوى الوفاق بموجب المادة 14 من الاتفاقية على إصدار قرض

وفاء طه رحيم العنبكي : كاميلو دي كافور ودوره في الوحدة الإيطالية 1810-1861، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2010.

بشروط عادلة مقداره 50.00.000 مليون جنيه استرليني لدعم الاقتصاد الإيطالي، وبالمقابل تعهدت إيطاليا بالدخول في الحرب في غضون شهر من توقيع هذه الاتفاقية(Ashley, Grenville, 2001, P.66.) .

أعلنت المملكة الإيطالية الحرب على قوى الوسط يوم 23 أيار1915 (Tucker, 2013, P.713.) ، وبدات العمليات العسكرية ضد القوات النمساوية في الشمال الإيطالي، وخلال فترة الحرب التي استمرت بالنسبة الإيطالية مدة ثلاث سنوات وخمسة أشهر و 18 يوماً (*) ، عانى فيها الإيطاليون من شضف العيش وسوء الأوضاع الاقتصادية والتي كانت نتيجة حتمية لقرار دخول الحرب، فضلاً عن النتائج المترتبة عليها، لاسيما وأن اقتصاد الحرب تطلب من الحكومة توجيه كافة القطاعات الاقتصادية بما يخدم دعم المجهود الحربي، وكان لهذا القرار تأثيره على الاقتصاد الإيطالي من ناحيتين الأولى انتعاش بعض الصناعات الكبرى التي لها علاقة بالإنتاج الحربي، والثانية تدهور بعض القطاعات الأخرى، لاسيما الزراعة بسبب نقص الأيدي العاملة ،فضلاً عن عدم توفر المواد الأولية لبعض الصناعات والتي أصبح دخولها إلى الموانئ الإيطالية أمر في غاية الصعوبة) Kolko, 1995, P.161) ، وهذا ما سيناقشه المحور القادم.

المحور الثاني : نشاط القطاعات الاقتصادية الإيطالية أبان الحرب العالمية الأولى:

كان الاقتصاد الإيطالي منذ التوحيد عام 1861 وحتى عام 1913 متواضع بشكل عام حسب الإحصاءات الرسمية (*) ، إذ نمى عدد السكان بمعدل 0.5%، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي 0.7% والقيمة المضافة حوالي 0.9% سنويا(Menti ,Gallegati,2014,P.33)واستحوذ القطاع الزراعي وتوابعه على أغلب الأيدي العاملة في جنوب ووسط إيطاليا، على الرغم من تطور القطاع الصناعي الإيطالي بشكل ملحوظ بداية القرن العشرين في شمال إيطاليا، وكان هذا الاقتصاد حسب تعبير أحد الكتاب (متعدد التبعية) بمعنى أن كل قطاع اقتصادي مرتبط بدولة معينة أما من ناحية توفر المادة الأولية أو سوق لتصريف المنتجات أو مكاناً لاستيراد الحبوب والسلع الرئيسة الأخرى (Esposti, 2017, P.1) ، مما اثر على نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها :

القطاع الزراعي

كان القطاع الزراعي الإيطالي غير قادر على استيعاب الطلب الداخلي على السلع والخدمات الزراعية، وحتى عام 1913 أظهر هذا القطاع ضعفاً في معدلات النمو أقل من 0.1% (Menti&Gallegati, 2014, P.33) مما يعني عدم قدرته على تلبية احتياجات السكان وعددهم المتزايد والذي تجاوز 35 مليون عام 1911، ولتعويض هذا النقص في هذه المنتجات ،لاسيما

(*) عن تطورات الحرب على المسرح الحربي الإيطالي، أنظر :

Wilks,John ,Wilks ,Eileen, The British Army in Italy 191-1918, Great Britain, leo Cooper, 1998, PP.5-1988.

(*) سوف نعتمد في هذا البحث على الإحصاءات الرسمية الإيطالية، على الرغم من وجود بعض الدراسات الحديثة التي أشرت خللاً في تلك الإحصاءات والتي تحتاج إلى مراجعة، أنظر:

Fenoaltea, Slefano, the Reconstruction of Historical national accounts: the Case of Italy, Rome, PSL Quarterly Review, Vol.63, N.252, 2010.

الحبوب من روسيا ورومانيا ، بينما زودت ألمانيا المملكة الإيطالية بالطاقة الأساسية والسلع المصنعة مع سد حاجتها من الفحم من بريطانيا، وأضحت إيطاليا عشية عام 1914 محط تنافس اقتصادي بين القوى المتحاربة وعملت الملحقيات التجارية على أداء هذا الدور وبدعم من حكوماتها ،فعلى سبيل المثال زود الملحق التجاري البريطاني أندرو برسي بنت Andrew B. Bennte التجار البريطانيين بالمعلومات الكفيلة لمكافحة النشاط التجاري لدول الوسط (Sanz, 2015, P.189) ، فضلاً عن الدور الذي أدته القوى الأخرى لغرض الهيمنة على الاقتصاد الإيطالي أيام الحياد، لاسيما وأن الصناعة الإيطالية كانت تعتمد بشقيها التكنولوجي والمادي على المجموعات الخارجية في فرنسا وبريطانيا التي زودت إيطاليا 87.6% من حاجتها من الفحم (Tomassini, 1992, p.179) .

كانت السمتان الرئيسيتان للاقتصاد الإيطالي عشية الحرب العالمية الأولى 1914 هما الطابع الزراعي بالأساس إذ كانت الزراعة تمثل 55% من القوة العاملة و 46% من الناتج المحلي الإجمالي والسمة الثانية الشمال الإيطالي الصناعي الغني، إذ كان نصيب الفرد من الدخل والإنتاجية في شمال إيطاليا يعادل 2.5–5 مرات بالمقارنة مع حصة الفرد في الجنوب،وقد فاقمت الحرب من المشاكل التي تعاني منها الزراعة الإيطالية(*)، فعلى الرغم من تحسن الإنتاج الزراعي كانت الأرض الإيطالية غير قادرة على دعم الزيادة في السكان وزيادة الدخل، لاسيما وأن توزيع الأراضي على الفلاحين بداية الوحدة الإيطالية 1861 لم يؤدي الغرض المنشود، إذ ضل الكثير من الفلاحين بدون أرض فيما ازدادت الأراضي الصغيرة غير المنتجة، مما انعكس على أوضاع الفلاحين الذين نزحوا بداية القرن العشرين إلى شمال إيطاليا تاركين مهنة الزراعة المكروه اجتماعياً وأثروا الاستثمار في السندات والعمل في المصانع بدلاً من الزراعة والمهن المرتبطة بها (Macdonald J. S, 1958, PP.55–72) .كانت امتدادات الحبوب في أشهر الحياد شحيحة وعانى الاقتصاد الإيطالي من جراء نقص هذا المحصول على الرغم من إصدار الحكومة قرار بالغاء التعرفة الكمركية على القمح عام 1914 .(James, O'Rourke2011, P.7) في محاولة لحلحة هذه الشحة والتي تعزى إلى فقدان قنوات التزويد من روسيا ورومانيا بعد إغلاق المضائق التركية وسوء الإدارة الحكومية لهذا القطاع، فضلاً عن رفض الحكومة الإيطالية شراء القمح الأمريكي مما أدى إلى زيادة أسعار القمح وارتفاع أسعار الخبز Dontion (,2017,p.2) .

جدول رقم (1) الأقاليم الزراعية الإيطالية في عام 1913

المنطقة	هكتار	النسبة المئوية %	مؤشر إجمالي المنتج القابل للبيع
سهل البو	3590	13.06	216ة
التلال الشمالية	1945	7.4	169
وسط الجنوب التلال والسهول	11450	43.4	88

(*) عن هذا الموضوع أنظر :

Cohen, John, Federico, Giovanni, The Growth of the Italian Economy 1820-1960, New York, Cambridge Univ. Press, 2001, P.30-45.

المناطق الجبلية	9415	35.6	56
المجموع	26.400	100	100

Source: Zamagni, Vera, The Economic History of Italy 1860-1990 Recovery after Decline, Oxford, Clare don Press, 1993, P.55.

كانت المؤسسات الزراعية الحديثة موجودة فقط في شمال إيطاليا الصناعي على العكس من الجنوب والوسط والذي شهد بقايا الثقافة الإقطاعية والاستثمارات المعززة للإنتاجية، وظل الفلاحون في حالة فقر وتحت هيمنة الأمراء الريفيين، ووفقاً للواقع الزراعي الإيطالي في نهاية القرن التاسع عشر، كانت إيطاليا مقسمة من الناحية الزراعية إلى ثلاث مناطق ففي الشمال كانت الزراعة نشاط تجاري موجهاً لسوق يديره ملاكي الأراضي وعمال بأجر أو مؤجررين من قبل قبل مستأجرين قادرين مادياً ، وكانوا في الغالب من الفلاحين الميسورين الذين يملكون أدواتهم الخاصة بالزراعة، وفي وسط إيطاليا كانت عقود لأسهم هي الأكثر شيوعاً من نظام الحيازة وكان المزارعون فقراء وغير قادرين على توفير المعدات اللازمة كانت مزارعهم صغيرة وموزعة بكثافة مع قلة استخدام المكننة الزراعية، اما في الجنوب الإيطالي تم تأجير الأراضي الكبيرة اللاتيفونديوم (وهي الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب وزيت الزيتون أو النبيذ) من قبل الارستقراطية الغائبة إلى الوسطاء الذين يؤجرون الفلاحين المعدمين وقت حصاد المحصول، ويبدو واضحاً أن الزراعة في الجنوب والوسط كانت منخفضة الإنتاجية ، (Galassi,,Pudney,1999, P.2-3)

ولمواجهة أزمة القمح التي تلوح في الأفق أنشأت الحكومة الإيطالية مكتب الطوارئ لتوزيع الحبوب وهي منظمة تابعة لوزارة الزراعة لمعالجة نقص الامدادات ، غير أن عدم التنسيق بين الأقاليم الإيطالية والتي تجاوز بعضها على شبكة التوزيع والتوريد، فضلا عن عوائق اخرى لم يحدث شيء يستحق الذكر على المستوى الوطني ، وبعد أكثر من 16 شهر وفي وقت مبكر من عام 1916 قامت الحكومة الإيطالية بتثبيت سعر القمح، وكان هذا الإجراء فعال ولكنه اثر بصورة أكيدة على العرض المحلي، لاسيما مع قلة الأيدي العاملة في الزراعة بعد استدعائها للخدمة العسكرية وعدم الاعتماد على على الواردات المحلية، ومنذ عام 1916 بدأت الحكومة بإصدار قوائم بأسعار المواد الغذائية والتي حاولت أعطاء تطمينات بأن الوضع تحت السيطرة، ويبدو أن الحكومة لم يكن لديها سياسة للتعامل مع قلة استيرادات وتوريد هذا المحصول المهم، وقد فاقم المشكلة انخفاض سعر صرف الاحتياطات الأجنبية مما يعني السعي وراء أئتمان دول الوفاق وبمزيد من الشروط مما يؤدي الى التحكم بالمشتريات الإيطالية ، فضلاً عن الصعوبات وفوضى خطوط النقل السكك الحديدية والبيروقراطية كلها أمور فاقمت المشكلة بين الفلاحين، وإزاء ذلك قدمت الحكومة الإيطالية (البطاقة الغذائية) في أيلول 1917 والتي لم تعالج المشكلة بصورة جذرية مما فاقم المواجهات بين الشرطة وجموع الجائعين والتي لم تحل حتى نهاية الحرب(Galassi , Harrison,2005, PP.11-12) . من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين إنتاج محصولين زراعيين وهما القمح والنبيذ في إيطاليا خلال فترة الحرب يمكننا أن نفهم بصورة أوضحمن خلال الجول رقم (2) :

جدول رقم (2) انتاج القمح والنبيذ للمده 1915-1919 في ايطاليا

السنة	القمح	النبيذ
1915	4.517.8	253.300
1916	4.676.3	43.412
1917	3.708.7	54.279
1918	4.855.6	40.657
1919	4.497.2	38.999

Source: Esposti, Fabio Degli, War Finance (Italy) international Encyclopedia of the Frist World War 1914-118, 2017, P.1.

من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه يتبين بأن إنتاج القمح الإيطالي قد حافظ على مستوى إنتاجه خلال الحرب ما عدا عام 1917 والذي شهد اشتداد المعارك على الساحة الإيطالية، ويبدو أن تعويض النقص الحاصل في الأيدي العاملة في الزراعة وتشجيع النساء والأطفال على العمل في الحقول والذي كان سمة سائدة في هذا القطاع عن طريق منحهم المكافآت التشجيعية والميداليات الرمزية بناءً على قرارات وزير الزراعة الإيطالي والذي وصف عملهم بالواجب الوطني (Ermacora ,2014, PP.18-19) . وعلى الرغم من أهوال الحرب إلا أن هنالك طبقة من الفلاحين والمزارعين الذين استفادوا من مجريات الحرب بفضل الزيادة المستمرة في الأسعار والطلب المتزايد على المنتجات الزراعية، ولكن بصورة عامة لم تكن أحوال الفلاحين الإيطاليين جيدة بكل الأحوال ، لاسيما إذا علمنا أن اكثر من 2.500.000 فلاح يمتلكون أقل من هكتار واحد، فضلاً عن ترك البعض منهم لأراضيهم ولالتحاق بالخدمة العسكرية تاركين إدارة الأرض وزراعتها على عاتق نسائهم وأبنائهم اليافعين مع الإشارة إلا أن مشاركة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الزراعي الإيطالي كانت تشكل جزء من الحاجة الفعلية للعناصر الإنتاجية المهمة، بمعنى أن إنتاج القمح يشكل جزء من حاجة الاقتصاد الإيطالي الذي يعوض النقص عن طريق الاستيراد من روسيا ودول أخرى ولكما قلت توريدات القمح إلى إيطاليا كلما تضرر السكان جراء ذلك (Giordano, Zollion2016, P.16) .

2- القطاع الصناعي :

لم يكن من الممكن اعتبار إيطالي عشية الحرب العالمية الأولى دولة صناعية بسبب الانتشار الجغرافي المحدود للصناعات الإيطالية وتركيزها في شمال إيطاليا، إلا أننا نستطيع القول أنها تمتلك الأدوات التي تجعلها دولة صناعية ومن بينها الحكومات المستقرة، وفرة الأيدي العاملة، الاستقرار النقدي وغيرها من العوامل (Malanima ,Zamagni, 2010, P.12) . كان على الحكومة الإيطالية التعامل بمرونة مع الأحداث المتسارعة بعد إعلانها الحرب على دول الوسط في أيار 1915 ، لاسيما في ما يخص كيفية إدارة العمل الصناعي الذي يعد الشريان الحيوي للاقتصاد الحرب الإيطالي، لذلك اصدرت الحكومة الإيطالية قانون التعبئة الصناعية رقم 993 في 26حزيران1915 والذي أعطى الحق للحكومة بتشكيل لجان خاصة مهمتها إدارة العمل الصناعي واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والأسعار(Dugga1984, P.218) ، وبعد شهرين صدر مرسوم ملكي في 22 آب 1915 والذي أعطى الحق لمكتب التعبئة الصناعية في تصنيف الشركات والمؤسسات الخاصة باعتبارها (داعمة) للمجهود الحربي عن طريق أدارتها من قبل المكتب لفترة غير محدودة، وغالباً ما رحبت الشركات بهذا الأجراء لأنه خفف عليها القيود للحصول على الطاقة والمواد الخام والعمالة، وقسمت إيطاليا إلى 7 مناطق وفيما بعد إلى 11 منطقة صناعية لكل منها لجنة إقليمية برئاسة

جنرال أو أدميرال مع عدد قليل من المدنيين والصناعيين والعمال، فضلاً عن ممثلين اللجنة المركزية، يمكن لهذه اللجان أن تقرر دمج الشركات الصغيرة والقريبة في السلع المنتجة وأنشاء شركة أكبر أو إغلاق بعض الصناعات أو تحديثها، ومع نهاية الحرب وصل عدد الشركات إلى 1.976 يعمل بها أكثر من 580.000 ألف عامل فضلاً عن 322.000 ألف عامل في مصانع الذخائر (Galassi , Harrison,2005, PP.11-12) . يبدو أن هذه المؤسسة الحكومية كان مهمتها إدارة العمل الصناعية بصورة شمولية دون تشتت جهد هذا القطاع وتناثره، مع أبقاء التنسيق بين القطاعات المختلفة مما حقق بعض النجاح في قطاعات صناعية وكما هو الحال في صناعة السيارات.

حققت الصناعات الإيطالية التي لها علاقة بالإنتاج الحربي نمو مهم في الحرب العالمية الأولى، لاسيما مع الدعم المقدم من الحكومات الإيطالية برفع القيود وخفض الضرائب وغيرها من القرارات التشجيعية بهدف خلق قاعدة صناعية داعمة للحرب، إذ شهدت صناعة الطاقة الكهرومائية نمو مهماً خلال تلك الفترة والتي ارتفع إنتاجها من 100 مليون كم/ساعة عام 1901 إلى 3 مليار كم/ساعة في عام 1914، دعم هذا التطور في الإنتاج الصناعي المراسيم والقرارات الحكومية لاسيما (مرسوم بونومي) والذي أعطى معاملة تفضيلية للمؤسسات التي تنشأ المولدات الكهربائي والصناعات الجديدة التي تستخدم الكهرباء بدل الفحم، والواضح أن الحكومة الإيطالية حاولت تقليل الاعتماد على وقود الفحم الذي غالباً ما يتم استيراد 80% من حاجة السوق الإيطالية وبالتحديد من بريطانيا ومع صعوبات النقل والتوريد في ظل أوضاع الحرب وارتفاع المديونية الخارجية كلها أمور دفعت الحكومة الإيطالية لدعم هذه الصناعة (Bosworth,1983,Pp.16-17)

شمل هذا التطور الصناعات الإيطالية الكبرى وبالتحيد شركة فيات Fiat لصناعة السيارات والمحركات والتي حققت نجاحات مهمة في هذا الميدان، لاسيما وأنها دعمت من قبل الحكومة الإيطالية للمشاركة في الجهد العسكري وأنعكس هذا الدعم في تحفيز أرباح هذه الشركة إذ تظهر أحدى الدراسات أن الأنفاق على الشركات الصناعية الكبرى بين 1914-1920 قد تجاوز 14 مليار ليرة وهو يمثل ما نسبته 12% من الدخل القومي الإيطالي، وكان لتدفق الواردات من المواد الخام لبعض المواد الحربية دور كبير في أنعاش هذه الصناعات.(Zamagni, 1993, P.220) . ومن أجل تنسيق إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة تم أنشاء مجموعات الإنتاج والتي كانت اشبة بكارتلات صناعية ، فعلى سبيل المثال كانت شركة فيات مسؤولة عن 25 شركة لها علاقة بصناعة المحركات والسيارات وقطع الغيار، مما دعم هذه الشركات الصغيرة ونسق العمل فيما بينها مما نتج عنه زيادة في الإنتاج والارباح، وزاد عدد العاملين في هذا القطاع إلى أكثر من 6500 عامل في هذا القطاع وأنتج أكثر من 3236 قطعة من مختلف الانواع (Dontion ,2017,p.23) . وامتد هذا النشاط الصناعي إلى قطاعات أخرى مثل صناعات الطائرات والحديد وغيرها وكما موضح في الجدول رقم (3):

جدول(3) انتاج بعض القطاعات الصناعية الايطالية 1914-1920

السنة	الحديد الخام	الصلب	السيارات	الطائرات	السفن
1914	100.0	100.0	100.0	-	100.0
1915	93.1	109.4	194.2	100.0	45.7
1916	115.0	137.6	218.8	328.5	146.7

70.5	1.013.4	318.4	144.4	116.0	1917
114.3	17.075.9	280.0	101.1	77.3	1918
177.1	-	225.4	79.3	59.1	1919
211.4	-	199.01	79.9	36.7	1920

Source : Galassi, Francesco Harrison,,Ark, Italy at War 1915-1918, the Economies of World War I, Cambridge : Cambridge Univ. Press, 2005, Pdf, P,23.

الواضح من الجدول أعلاه أن التركيبة القطاعية للاقتصاد الإيطالي قد تغيرت لصالح القطاع الصناعي والذي زادت قيمته المضافة للاقتصاد خلال العقد الاول والثاني من القرن العشرين ،لاسيما وأن القطاع الزراعي كانت قيمته المضافة للفترة 1871-1911 انخفضت من 49% إلى 38% في حين زادت الصناعة من 16% إلى 24% لنفس المدة، ومع مجيء الحرب والدعم الكومي أنتعش هذا القطاع (Basile, Ciccarelli,2015, P.12.) .

الواضح إن مع بداية الحرب ورفع القيود عن بعض المواد الخام الموردة وخفض الضرائب على بعض الصناعات والقرارات الدعامة لها كلها عوامل حفزت الصناعات الإيطالية لتطور والتي كانت بحاجة إلى من يعيد تشغيلها ويعطيها دفعة إلى الأمام لتتحرك في طريق الإنتاج وكانت الحرب السبب الرئيسي في اتاحة الفرصة لهذا القطاع، فمن خلال تتبع صناعة السيارات مقارنة بالعام 1913 فقد شهدت هذه الصناعة قفزات كبيرة على مدى السنوات الأربع لتصل إلى 155% في عام 1917 وهو ما يعادل ضعف إنتاجها مرة ونصف، فضلاً عن التطور في صناعة الطائرات وبناء السفن والتي شهدت هي الأخرى قفزات واعدة في سنين الحرب، وكان ارتفاع لأرباح في بعض القطاعات لاسيما في صناعة الحديد الصلب من 6.3% قبل الحرب إلى 16.5% خلال سنوات الحرب، فضلاً عن تطور صناعة المواد الكيمياوية والسيارات والتي زادت بنسبة 30%، ويعزى هذه النجاحات إلى زيادة الاستثمارات الإيطالية في هذه القطاعات والتي أدت إلى زيادة لإنتاج بنسبة 93% عما كانت عليه عام 1914 وكان لشركة فيات الإيطالية الحصة الأكبر في هذا الإنتاج إذ استحوذت على نسبة 75% من أجمالي إنتاج السيارات عام 1917 (Galassi , Harrison,2005, PP. 13-14) .

أما في مجال صناعة الطائرات فقد تم إنتاج أكثر من (12.000) طائرة وأكثر من 24.000 محرك طائرات، ووظف في هذا القطاع اكثر من 100.000 ألف عامل وكانت شركة انساندو Ansando الرائدة في هذا القطاع بالتعاون مع شركة فيات لصناعة المحركات .(Zamagni, 1993, P.227) . كانت الصناعات الكيمياوية والكهرومائية قصص النجاح الاكثر وضوحاً والتي زادت من صناعة وإنتاج الأسمدة والأصباغ والكبريتات، وتعلم القائمين على هذه الصناعات كيفية إنتاج مجموعة واسعة من الصناعات الكيمياوية من الاصباغ الى البلاط المقاوم للصهر، فضلاً عن النمو في توليد الطاقة الكهربائية ، اذ لأول مرة زودت الصناعة الإيطالية بطاقة رخيصة لا تخضع للانقطاع في حالة الحرب ولا تتأثر بالواردات وقلتها أو بتعطيل وتعثر خطوط النقل والامداد، وكانت الطاقة الميكانيكية الرخيصة والمرنة متاحة للشركات الصغيرة، وهو تطور مهم في طريق تطور الصناعات الصغيرة في المستقبل والتي وظفت الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع الصناعي الإيطالي , Galassi) Harrison,2005, PP. 13-14) .

3-القطاع المالي :

تعرضت إيطاليا قبل الحرب العالمية الأولى إلى أزمتين ماليتين هزتا النظام المصرفي الإيطالي الأولى عام 1893 والتي أدت إلى انخفاض حاد في رأس المال، وازمة عام 1907 المرتبطة بانخفاض سوق الأسهم(James, O'Rourke2011, P.14) ، ومع بداية الحرب عام 1914 مرت السياسة النقدية الإيطالية بثلاث مراحل استمرت المرحلة الأولى منذ اندلاع الحرب بداية آب 1914 وحى نهاية ذلك العام وخلال تلك المدة حاولت الحكومة الإيطالية أعادة الاستقرار للأسواق المالية في اعقاب انهيارالعلاقات الدولية ، اما المرحلة الثانية التي استمرت حتى عام 1920 وفيها خضعت السياسة النقدية الى حد كبير لمتطلبات وزارة الخزانة وتم توجيه البنوك المصدرة لدعم الحرب من خلال تقديم القروض والسلف المباشرة إلى الخزانة الإيطالية أما المرحلة الثالثة والتي استمرت حتى نهاية عام 1923 اضطر خلالها بنك إيطاليا للاستجابة للأزمة السيولة التي عانت منها الصناعة والبنوك عن طريق تحمل مسؤوليته كمقرض وضامن للاستقرار المالي (Forsyth,2002, P.125).

كان على الحكومة الإيطالية وهي تستعد لدخول الحرب العمل على ترتيب أوضاعها المالية، لاسيما في القطاع المصرفي والذي يعد الشريان الذي يغذي الاقتصاد الإيطالي، اذ كان بنك إيطاليا واحد من ثلاث بنوك للإصدار نهاية القرن التاسع عشر، فضلاً عن بنك نابولي وبنك صقلية واللذان ارتبطا ببنك إيطاليا (*) ، وقد حددت الحرب من حرية العمل المصرفي وفقدان التبادل الخارجي مع الدول المتحاربة، لكن في ذات الوقت عززت من قدرة البنوك من ناحية توسيع نطاقها الاختصاصي والأشرافي وأعطائها دور الوسيط بين الخزينة الحكومية والمجموعات الصناعية (Galassi , Harrison,2005, P.15) .

نجح بنك إيطاليا خلال مدة الحرب في التعامل مع مختلف مراحلها بداية مع أزمة عام 1914 مروراً بفترة الحياد وحتى ربيع 1916 وأخيراً مرحلة هزيمة كابريتو 1917 وحتى نهاية الحرب، فمع اندلاع العمليات العسكرية في 30 تموز 1914 أصدر بنك إيطاليا قراراً بتعليق قابلية التمويل المالي والزيادة المتتالية في معدل الخصم والقيود على السلف الائتمانية والتي بلغت ذروتها يوم 4 أب 1914 بعد إعلان الحرب من قبل بريطانيا وفرنسا ومع الوقف الاختياري للبنوك الإيطالية أصبح واضحاً أن هنالك أزمة ركود تلوح بالأفق مهددة هذا القطاع المهم بالأنهيار، وعلى الرغم من هذه المخاوف وإغلاق البورصات المالية إلا أن الحكومة الإيطالية اتخذت قرارين مهمين نهاية عام 1914 لرفع أسعار لأسهم أولاً عن طريق السماح للشركات بما فيها المؤسسات المالية الاحتفاظ بالأسهم بقيمتها السوقية في 30 حزيران 1914 وفي بياناتها السنوية، وثانياً أنشاء مؤسسة مالية جديدة من قبل بنك إيطاليا والتي تم تفويضها لتقديم السلف إلى المؤسسات غير المالية مقابل الأوراق المالية المودعة ، كضمان بهامش فائدة 50% من قيمها السوقية في 31 تموز 1914 أو 90% من قيمتها الأسمية (Forsyth,2002, P.130) . في ربيع عام 1915 ثم أنشاء اتحاد تمويل الأوراق المالية الصناعية industrial Securities Fiancé Consortium (Esposti, 2017, P.1) ، والذي هدف إلى تعزيز قدرة المصارف الحكومية على تمويل المؤسسات التي تكون بحاجة إلى سيولة نقدية، كانت هذه المؤسسة

(*) عن تطور العمل المصرفي في إيطاليا، أنظر :

Barmbilla, Carlo, piluso, Gian domeico, Italian investment and Moles and praotices, Researchar, 2008.

.

قد فرضت أسعار فائدة تعادل أسعار الخصم الرسمي للبنوك التي تصدر القروض المسموح بها بإعادة الخصم الرسمي بنسبة 1.5% أقل من السعر الرسمي، وتم أعفاء البنوك من دفع الغرامات عن الزيادة الناتجة، كان من المنتظر أن تشكل أرباح اتحاد تمويل الأوراق المالية أساساً صندوقاً مالياً احتياطياً لتغطية الخسائر المحتملة، والذي بدأ عمله في شباط 1915 برأس مال قدره 22 مليون وتم الاكتتاب من قبل ثلاث بنوك، وتم زيادة رأس المال إلى 40 مليون ليرة مع حصول البنوك التجارية الكبرى على سعر فائدة أقل و مسموح لها بتقديم دفعات مالية تصل إلى 10 أضعاف رأس مالها، وفي وقت الحرب كان رأس مال اتحاد التمويل يصل إلى 40 مليون والذي ارتفع في السنوات التالية إلى 400 مليون وسمح له بتقديم القروض للشركات مقابل ضمانات غير نقدية مثل المواد الأولية أو شبه المصنعة، وفي عام 1916 وسع نشاط الاتحاد ليشمل تمويل بناء السفن التجارية ومع نهاية الحرب مدد عمل هذه المؤسسة حتى عام1920(Forsyth,2002, PP.131-130).

كانت حكومة باولو بوسيلي Paolo Bosell (1838-1932) (*)عازمة على السير في طريق التعبئة المالية العامة وبما يحقق أقصى درجات الانضباط المالي ، لا سيما وان نسبة الديون قصيرة الأجل والطويلة ضلت حتى وقت متأخر من الحرب منخفضة، وفي عام 1914 تم تعويم 5.59% من الديون الوطنية، وفي عام 1915 ارتفع المبلغ الديون المعومة 14.85 بينما وصلت في عام 1916 الى 15.6% وفي عام 1917 تم تعويم 22.07% وفي عام 1918 27.06% ، وبين تموز 1916 وتشرين الثاني 1917 قدم بنك إيطاليا بصورة سرية مليار ليرة للحكومة الإيطالية لضمان سندات الخزانة منخفضة الفائدة (Strachan,2001,P.218) . خلال مدة الحرب أصدرت الحكومة الإيطالية القرض الوطني الأول بعد اكتتابه من بنك إيطاليا، وكانت أحداث الحرب والتوسع النقدي الناتج عن تغطية 42% من العجز للسنة المالية 1914/ 1915 ,Esposti) (2017, P.4، كفيلة بحدوث عجز مالي والذي عولج عن طريق اتحاد التمويل مدعوماً برأس مال خاص، ومع إشتراك إيطاليا بالحرب وزيادة الإنفاق عمل بنك إيطاليا على إعادة الثقة المالية عن طريق إصدار سندات لقروض وطنية ثانية وثالثة لسد العجز في موازنة 1916/1915. كان هذا لأجراء كفيل برفع القيمة الأسمية للأموال دون زيادة حقيقة في أسعارها وبنسبة 27.5 % من منتصف 1915 وحتى 1916 ، ومع استمرار الحرب اضطرت الحكومة إلى أعادة تدوير القروض الوطنية لتمويل التعبئة الاقتصادية لتكون الديون الوطنية والأجنبية بديلاً عن الضرائب(Forsyth,2002, PP.16-17) .

ومع دعم الموجة للسلع الأساسية ودعم المجهود الحربي وإعادة تخصيص الموارد العسكرية، ارتفعت ودائع البنوك التجارية بنفس القيمة الحقيقية لشهر كانون الأول 1914، لاسيما وأن الأقراض الخاص كان أكثر انسيابية بفضل الضمانات التي تقدمها الحكومة المتمثلة بوزارة الحرب والذخيرة لتحمل عبأ التمويل مما سهل تمويل الدين العام وأطلاق القرض الوطني الرابع في شباط 1917 دون مشاكل(Galassi , Harrison,2005, P.19) ، وبعد الانتكاسة العسكرية في معركة كابوريتو نهاية 1917 عادت الديون إلى مزيد من القيم الصرفية من النفقات العامة (Paventa,, Giavazzi, 1988, P.58) ، وأزاء ذلك أصدرت الحكومة في شباط 1918 القرض الوطني الخامس لدعم الميزانية وتحقيق الانضباط المالي ، إذ عمل وزير مالية الحكومة الإيطالية فراسكو نيتي Francesco S. Nitti (1868-1953) بجد لدعم الميزانية عن طريق طرح القروض الوطنية للاكتئاب

(*) شغل بوسيلي منصب رئيس الوزراء الايطالي للفترة 18حزيران 1916 -29 تشرين الاول 1917 .

.

والتي وصل عددها إلى خمس خلال مدة الحرب ، وعلى الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هذه السياسة إلا أنها كانت سبباً في ركود الاقتصاد بعد الحرب (de cecco,1996,P.271) .

واجهت اعتمادات ميزان المدفوعات الإيطالي مع بداية الحرب مشاكل جمة تمثلت في إعادة هيكلة الموارد المحلية بما يخدم الجهد العسكري، فضلاً عن تقليص التحويلات المالية للإيطاليين في المهجر وتعطل العائدات السياحية وسوق رأس المال الإيطالي وتعليق قابلية التمويل المالي، كان أمام الحكومة الإيطالية خياران للتعامل مع هذا الوضع، الخيار الأول السماح للعملة بالانخفاض مع ضغط مستويات المعيشة، الخيار الثاني الاقتراض من الخارج، ويبدو أن الحكومة الإيطالية كانت عاقدة العزم على العمل بالخيار الثاني دون معرفة ما إذ كان بإمكانها سداد الديون بعد نهاية الحرب، وكما أسلفنا من قبل فأن معاهدة لندن المعقودة بين دول الوفاق وإيطاليا في ربيع 1915 قد منحت إيطاليا بموجب المادة 14 منها قرض يصل إلى 50 مليون جنيه ولكن مع تطورات الصراع الأوربي وترنح الاقتصاد الإيطالي تحت وطأة ضغوطات الطلبات العسكرية والقروض، جعل البريطانيون قلقين من أعطاء هذا المبلغ دون ضمانات، وحرصت وزارة الخزانة البريطانية على ربط هذا القرض بشراء البضائع البريطانية، وبموجب اتفاق حزيران 1915 وافقت إيطاليا على ايداع سدس هذا المبلغ بالذهب لدى بنك انكلترا وتأمين الباقي بسندات، مع ربط سعر صرف الليرة بمستوى 28 ليرة لكل جنية استرليني ،ومع اشتداد الحرب وزيادة الانفاق والخوف من نفاد الأموال استمر الإيطاليون بالتفاوض مع البريطانيون والذين ماطلوا طوال مدة الحرب في التمويل دون شراء المنتجات (Galassi Harrison,2005, Pp.18-19) , . وفي 27 تموز 1918 وافقت بريطانيا على تسليف إيطاليا 8 مليون جنيه شهرياً، فضلاً عن 10 مليون دولار شهرياً تستخدمها إيطاليا لشراء احتياجاتها من الأسواق المحايدة حتى نهاية الحرب (Strachan,2001,Pp.223- 224) . وللمحافظة على سعر صرف الليرة الإيطالية والتي شهدت تراجعاً في أسعارها أمام الدولار والجنيه وكما موضح في الجدول رقم (4) :

جدول رقم (4) أسعار صرف الليرة بالنسبة المئوية لعام 1914

السنة	الليرة/دولار	الليرة/الجنيه	الليرة/أونصة الذهب
1914	100.0	100.0	105.8
1915	126.9	119.9	113.7
1916	130.3	126.1	121.8
1917	140.3	136.4	126.7
1918	148.7	145.4	141.3
1919	183.7	160.6	155.7
1920	430	299.6	290.0

Source: Galassi Francesco Harrison,,Ark, Italy at War 1915-1918, the Economies of World War I, Cambridge : Cambridge Univ. Press, 2005, Pdf, PP.26.

مع زيادة الأنفاق وتعويم القروض الخمسة التي أطلقها وزير المالية الإيطالي نيتي بين عامي 1917-1918 (Stevenson,2004, P.187) ، إلا أن دخول الولايات المتحدة الحرب في نيسان 1917 ومحاولتها دعم دول الوفاق

اقتصادياً لاسيما إيطاليا التي قدمت لها 230 مليون دولار(Strachan,2001,P. 224) ، فضلاً عن قيام وزارة المالية الإيطالية بعقد مفاوضات مع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لدعم الليرة الإيطالية والذي سمح لبنك إيطاليا بفتح فرع له في نيويورك في خريف 1917، وكان هدف بنك إيطاليا المحافظة على سعر صرف الليرة التي شهدت انخفاضات مضطردة خلال تلك الفترة، لاسيما مع وجود دين عام خارجي بلغ السدس، فضلاً عن عدم تعامل التجار بالليرة الإيطالية بسبب تراجعا نهاية عام 1917 وبداية 1918 و دون دعم حقيقي لليرة، وعزا وزير المالية سبب تراجع سعرها الى موقف التجار والمستثمرين الإيطاليين وعدم ثقتهم في قدرة النظام السياسي على كسب الحرب وخوفهم على عائداتهم في الداخل.

المحور الثالث : آثار الحرب الاقتصادية

كانت أثار الحرب باهِظة على الأمة الإيطالية، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من اعتبار إيطاليا من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، إلا أنها مثلها مثل باقي الدول المشاركة فيها قد جنت نصيبها من الماسي سواء سياسياً أو اقتصادياً او اجتماعياً، إذ كانت أثارها على الجانب الاقتصادي لا تسُر، اذ تم أنفاق ثلث الناتج القومي خلال السنوات 1913–1918، بينما ضل الإنتاج مرتفعاً خلال السنوات اللاحقة، ولم تتمكن مصادر التمويل المالي من معالجته هذا الأمر، إذ كانت الضرائب غير قادرة على سد العجز في الموازنة، لاسيما الزيادة في الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية والتي لم تقابلها زيادة في الضرائب، وكانت إيطاليا الدولة الوحيدة التي لم تقم بزيادة العبأ الضريبي خلال الحرب، بينما شهدت بريطانيا زيادة الضرائب بـ 5 أضعاف عما كانت عليه في ايطاليا(Zamagin,1993, P.210) .وخلال المدة التي تلت الحرب ارتفع الدين العام الإيطالي بنسبة 180% من الناتج المحلي الاجمالي (Marinkov, 2019, P.174) ، وكما مبين في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) الدين العام الايطالي 1914–1920

السنة	حجم الأنفاق من الناتج المحلي الأجمالي	المحلي	الخارجي	مجموع الدين
1914	5.9	15.8	-	15.8
1915	18.3	18.4	-	18.4
1916	27.3	23.3	2.7	26.00
1917	33.1	32.3	6.8	39.1
1918	33.1	46.9	113.9	60.8
1919	24.8	588.1	22.3	80.4
1920	17.0	76.9	27.00	103.9

Source: Zamagni, The Economic History of Italy 1860–1990 Recovery after Decline, Oxford, Clare don Press, 1993, P.55.

يبدو أن حجم الأنفاق ارتبطت بصورة مباشرة مع حجم الدين العام إذ زاد من 15.8مليار عام 1915 إلى 103 مليار عام 1920، وهو مبلغ هائل، لاسيما وأن أغلبه كان من الديون المحلية بعد أطلاق الحكومات الإيطالية أثناء الحرب ما مجموعة خمس قروض وطنية، والتي تبين بعد أنتهاء النزاع انها السبب في حدوث تضخم اقتصادي (Tucke, 2006, P.954).

وكما هو معلوم كانت احدى الطرق لتمويل نفقات الحرب هي عملية طباعة النقود وهذا ما فعلته الحكومة الإيطالية إذ كانت قيمة الأوراق النقدية المتداولة أكبر من كمية الذهب المخزونة في البنك الإيطالي بمعنى إن هذه النقود أصبحت دون غطاء ذهبي، لاسيما مع تخفيف القواعد على هذه العملية والسماح للبنوك الثلاثة بطباعة النقود وتمديد ائتمان الحكومة ، ففي عام 1914 تم تدول مبلغ 2.270.000.000 ليرة وفي نفس العام كان حجم المقبوضات التي كان يتعين تغطيتها عن طريق الاقتراض 70% من أجمالي الأنفاق أو لعدم مقدرة الحكومة على تمويلها عن طريق الضرائب ، لذلك لجأة الحكومة إلى الاقتراض الخارجي والتي غطت ما يقارب من 36% من تكاليف الحرب و 55% من خلال المديونية الداخلية ، فضلاً عن 9% عن طريق التضخم، وبهذا تكون إيطاليا مدنية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمبلغ اجمالي قدره 2.961.000.000 دولار (Gooch, 2014, P.126) . أنعكس هذا الوضع بصورة واضحة على ارتفاع تكاليف المعيشة للفرد الإيطالي والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في مستوياتها، إذ كانت بداية النزاع 100 ليرة وكما موضح في الجدول رقم (6) :

جدول رقم (6) تكلفة المعيشة في ايطاليا1914-1920

السنة	تكلفة المعيشة باليرة	تكلفة المعيشة بالدولار
1914	100	528
1915	107	669
1916	134	686
1917	189	741
1918	264	785
1919	268	979
1920	352	2119

Source: Zamagni, The Economic History of Italy 1860-1990 Recovery after Decline, Oxford, Clare don Press, 1993, P.213.

ومع الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها إيطاليا والسياسة الاقتصادية غير المدروسة على مدى سنوات الحرب، والتي تركت أثارها على هذه المستويات والتي وصلت إلى 268 ليرة عام 1919 وارتفعت بعد عام إلى 532 ليرة، لتصل إلى ثلاث أضعاف عن مستواها قبل الدخول في الصراع الأوربي والذي أثر بطبيعة الحال على الوضع المالي والمعاشي للفرد الإيطالي لاسيما أصحاب الدخول المتوسطة(Carsten,1967, P.54)، إذ شهد عام 1919 العديد من الحشود والتي طالبت لتخفيض أسعار وهاجم العديد منهم الدكاكين ونهب السلع في بعض الحالات تعبيراً عن غلائها، وأجبر العديد منهم إلى الهجرة إذ وصل عدد المهاجرين الإيطاليين عام 1920 ما يقارب 641.600 إيطالي (Steiner, 2005, P.316) . أمتد هذا التأثير السلبي للحرب على طبيعة الاستهلاك العام والخاص في المملكة الإيطالية خلال تلك الفترة، إذ ارتفع الاستهلاك الخاص من 79.518 مليون

ليرة عام 1917 إلى 84.635 مليون عام 1918، اما الاستهلاك العام فقد ارتفع من 21.990 إلى 31.778 مليون ليرة عام 1917 وبطبيعة الحال أثر هذا على طبيعة استهلاك المواطن الإيطالي الذي كان يستهلك في بداية الحرب بمعدل 107 ليرة، ليرتفع إلى 585 ليرة ثم إلى 841 ليرة عام 1917 (Alder,2003, P.116) .

أثرت الحرب على مداخيل الإيطاليين التي وصلت إلى أقل من 18 دولار سنوياً، مع تقليل المداخيل المتوسطة والدخل القومي ، وبعد أكثر من 60 عام على الوحدة دخلت إيطاليا حرباً دون تخطيط اقتصادي كفوء ودون موارد طبيعية وجغرافياً تدعم ذلك الاقتصاد. شهد عام 1919 أنهيار سعر صرف الليرة الإيطالية أم العملات الأجنبية لاسيما الدولار الأمريكي إذ بلغ سعر صرفها أمام الدولار عام 1919 13.1 ليرة لكل دولار وأمام الجنيه الاسترليني 50.1 ليرة لكل جنيه واحد، واستمر هذا الهبوط عام 1920 إذ ارتفع إلى 21.1 ليرة لكل دولار و 77.5 ليرة لكل جنيه، مما يؤشر تدهور القيمة المالية للعملة الإيطالية (Steiner, 2005, P.316) .

لم يكن القطاع الزراعي بمنأى عن هذه الوضع المتردي، لاسيما وأن هذا القطاع استوعب ما يقارب من نصف الأيدي العاملة، ومع اندلاع الحرب ترك العديد من المزارعين أرضيهم والتحقوا بالخدمة العسكرية، وأصبحت مسؤولية الفلاحة على عاتق النساء والأطفال وكبار السن، وبعد نهاية الحرب وتسريح ملايين الجنود وقلة الدعم الحكومي وإغلاق الأسواق الخارجية، كلها أمور أثرت على الإنتاج الزرعي، لاسيما محصول القمح الذي شهد انخفاض حاد في إنتاجه عام1918 – 1920 في مقابل ارتفاع الواردات الخارجية، وكما موضح في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7) الواردات الخارجية من القمح والنبيذ1913–1921

السنة	انتاج القح/اطنان	واردات القمح	انتاج النبيذ/هكتولتر
1913	5,689,8	1,810,7	58210
1919	4,498,2	2,104,8	38999
1920	3,743,89	2,118,4	47123
1921	5,108,4	2,800,0	35551

Sours: Esposti, Fabio Degli, War Finance (Italy) international Encyclopedia of the Frist World War 1914–118, 2017, P.1.

ويعد هذا الانخفاض بطبيعة الحال إلى الظروف التي مرت بها إيطاليا بعد الحرب، وقلة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وسيطرة الاشتراكيين على العديد من المزارع والحقول ومحاولات تطبيقهم نظام التعاونيات الزراعية وسيطرة بعض المزارعين على أراضي بعض الملاك، بما أثر بشكل واضح على هذا القطاع بصورة عامة(Carsten,1967, P.53) ، لاسيما وأن غالبية الفلاحين كانوا يطالبون بتوزيع الأراضي عليهم وقد شجعتهم بعض الحكومات الايطالية على هذا الاعتقاد وعندما لم يتحقق ذلك ظهر نمط اقتصادي كبير أدى في بعض الأحيان إلى قيام الفلاحين بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في منطقة سهل وادي البو شمال إيطاليا، فضلاً عن الإضرابات التي شارك بها أكثر من (1.045.35) فلاح في 189 إضراب في هذا القطاع (Tlessler, Poxton2012, P.128), . أمتد هذا الركود الاقتصادي إلى القطاع الصناعي الذي شهد انخفاضاً في إنتاج

بعض السلع والمعادن، لاسيما بعد أن توقفت العديد من المصانع والمعامل وانخفاض الطلب الخارجي على المعادن الأخرى وهذا واضح في الجدول رقم (8) :

جدول رقم (8) انتاج بعض القطاعات الصناعية الايطالية 1913-1921

السنة	الحديد الصلب	الحديد الخام	الطاقة الكهرومائية مليون كم بالساعة	الوقود الاحفوري الفحم	غزل واقشمة قطنية
1913	933.5	603.1	2000	6973	175.6
1919	731.8	616.0	3790	1.123.3	155.4
1920	773.8	389.9	4520	1.571.7	148.2
1921	700.4	279.5	4250	1.026.0	133.0

Sours: Esposti, Fabio Degli, War Finance (Italy) international Encyclopedia of the Frist World War 1914-118, 2017, P.1.

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق نرى بأن هنالك زيادة في الطلب على الطاقة بعد عام 1919، سواء كانت كهرومائية أم وقود أحفوري بينما انخفض الإنتاج في باقي القطاعات التي انخفض بعضها إلى النصف تقريباً كما هو الحال الإنتاج خام الحديد، وإنتاج الحديد الصلب الذي هوى إلى الربع تقريبا، فضلاً عن أنخفاض إنتاج الغزل والنسيج وإنتاج القطن، يبدو أن هذه الصناعات تأثرت بأوضاع التي شهدتها الأسواق الخارجية التي ظلت غير متعافية لسنوات بعد الحرب مما قلل الطلب على السوق الإيطالية، فضلا عن السبب الداخلي الأخر والذي تمثل بالتوترات التي شابت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل للمطالبة بتحسين أوضاعهم ورفع اجورهم، إذ قام العمال بالعديد من الاضرابات لتحقيق هذه المطالب وشهد عام 1917 قيام 780 لجنة عمالية بالاضراب في 11 اقليم إيطالي ، واستمرت هذه الاضرابات في الأعوام اللاحقة إذ شهد عام 1920 عمليات اضراب وإغلاق مصانع بلغت ذروتها في 30 آب 1920 عندما سيطر العمال على أكثر من 280 مصنعاً في مدينة ميلان وحدها (Sapelli, Haimson1992, P.188) . أضرت هذه الاضرابات على حياة المواطن الأيطالي من ناحيتين الأولى تأثيرها على معيشة العامل الذي أضر بقوته وثانياً تأثيره على الحالة الاقتصادية لاسيما بعد توقف المصانع عن العمل وبالتالي حدوث أزمة في القطاع الصناعي والزراعي وحتى التجاري .

الخاتمـــة :

تبين لي من خلال هذا البحث جملة من النتائج العلمية هي :

أن المملكة الإيطالية لم تكن مهيأة للدخول في حرب شاملة، لاسيما مع قلت الموارد الاقتصادية التي تدعم مثل هكذا قرار، فعلى الرغم من الوعود التي حصلت عليها في معاهدة لندن 1915 بأعطائها قروض مالية، إلا أن الضعف المتأصل في هذا الاقتصاد لم يستطع مواجهة تعبئة اقتصادية حربية لمدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر.

شهدت القطاع الصناعي الإيطالي خلال مدة الحرب انتعاش اقتصادي في بعض الصناعات التي لها علاقة بالإنتاج الحربي، لاسيما شركة فيات وشركة انسالدو وغيرها من الصناعات إذ شهدت تلك الفترة ارتفاع مستوى الإنتاج وتنوعه.

تراجع إنتاج القطاع الزراعي الإيطالي خلال مدة الحرب، لاسيما في المحاصيل الرئيسة مثل القمح إذ كانت غالبية الأيدي العاملة في الحرب ، فضلاً عن استمرار الاعتماد على الوسائل البسيطة في الزراعة مع قلة الأراضي الزراعية وصغر مساحتها، وتشغيل النساء والاطفال في الحقول، كلها عوامل أثرت على الإنتاج الزراعي خلال سنين الحرب.

لمعالجة التدهور الاقتصادي خلال الحرب اصدرت الحكومة الإيطالية خمسة قروض وطنية للسيطرة على عجز الموازنة الإيطالية والمحافظة على الانفاق وعلى الرغم من استقرار الاوضاع في سنوات الحرب إلا أن التضخم الاقتصادي ضرب إيطاليا بعد نهاية الحرب 1918 نتيجة لتلك السياسة.

توسع الأنفاق الحكومي الإيطالي والذي مول عن طريق الأقراض المحلي والخارجي، والذي انعكس بطبيعة الحال على كافة القطاعات، لاسيما على مستوى معيشة الفرد الإيطالي ، فضلاً عن أنهيار قيمة العملة الإيطالية التي وصلت إلى 430 ليرة لكل دولار، وزيادة المديونية الداخلية والخارجية إذ بلغ الدين المحلي 1919 (58.1 مليار) بينما بلغ الدين الخارجي لنفس العام (80.4مليار)، مما يؤشر بصورة واضحة حجم الكارثة الاقتصادية.

أثرت هذه الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية في الفترة اللاحقة (1919-1922) إذ شهدت هذه الفترة بسبب هذا الركود الاقتصادي صعود التيارات الاشتراكية والشيوعية في إيطاليا ومحاولات تطبيق أفكارهم، فضلاً عن قيام ملايين العمال والفلاحين باضرابات وعمليات احتلال المصانع والتي بلغت ذروتها عام 1921، رافقة عدم استقرار حكومي إذ شكلت خلال هذه المدة (6) وزارات لم تستطع أي منها حل هذه الإشكالية التي هي في جوهرها مشكلة اقتصادية واستمر الحال حتى قدوم موسوليني وحركته الفاشية والتي وصلت بحكم هذه الظروف إلى السلطة في 31 تشرين الأول 1922 .

قائمة المصادر :

1. Ashley John & Grenville Soames, (2001).The Major international treaties of the twentieth

century, New York, Taylor and Francis.

2. Basile, Robert & Ciccarelli ,carlo, (2015) .The location of the Italian Manu Factoring industry 1871-1911, electoral analysis Univ. of Naples.
3. Bosworth, Richard,(1983). Italy and The Approach of the Frist World War, New York, Martin's Press, Inc.
4. Brambilla, Carlo & Piluso, Giandomenico, (2008).Italian investment and merchant banking up to 1914: Hybridizing international models and practices, Dipartimento di Economia Management (DEM), University of Pisa, Pisa, Italy.
5. Cappellano, Filippo, (2017). War Fare 1914-1918 (Italy), the international Encyclopedia of the first World War 1914-1918, 1914-1918-Online.
6. Carsten, F. L.,(1967).The Rise of Fascism, California, California Univ. Press.
7. Cohen, John & Federico ,Giovanni, (2001).The Growth of the Italian Economy 1820-1960, New York, Cambridge Univ. Press.
8. de cecco, Mareello, (1996). The Italian national debt conversion of 1906, in: Public Debt Management theory and History, New York, Cambridge Univ. Press.
9. Dontion, Maria Concett, (2017). food and Nutrition, the international Encyclopedia of the first World War 1914-1918, 1914-1918-Online.
10. Dugga, Christopher,(1984). A Concise History of Italy, New York, Cambridge Univ. Press.
11. Ermacora ,Matteo, (2014).Women Behind the line: the Friuil Rigonas acase study of total mobilization 1915-1917, in ; Gender and the First World War, Palgrave, McMinn.
12. Fenoaltea, Slefano, (2010). The Reconstruction of Historical national accounts: the Case of Italy, Rome, PSL Quarterly Review, Vol.63, N.252.
13. Forsyth, Douglas J., (2002) The Crisis of liberal Italy: monetary and Financial Policy 1914-1922, New York, Cambridge Univ. Press.
14. Franklin Tlugh Alder,(2003). Italic industrialists From Liberalism to fascism 1906-1935, New York, Cambridge Univ. Press.
15. Galassi Francesco & Harrison ,Ark, (2005) . Italy at War 1915-1918, the Economies of World War I, Cambridge: Cambridge Univ. Press.
16. Galassi, Francesco & Pudney, Stephen, (1999) . Output Risk in Tuscan Agricultural in the late 19th and Early 20Th Centuries, Pdf, London.

17. Giordano, Claire & Zollion, Francesco,(2016). Labor in Italy 1881-2013, Historical Reconstruction of Capita and Bance di Italia, No. 37.
18. Gooch, Johan,(2014). The Italian Army and The First World War, New York, Cambridge Univ. Press.
19. Herwing, Holger H.,(2005). Why did it happen in the origins of World War I, New York, Cambridge Univ. press.
20. Hew Strachan,(2001). The First World War: Vol. I: To Arms.New York, Oxford Univ. Press.
21. James, Harold & O'Rourke, Kevin,(2011) .Italy in the First Age of Globalization 1801-1940, Rome Bance diitalia.
22. James, Harold & O'Rourke, Kevin, (2011). Italy in the First Age of Globalization 1801-1940, Rome Bance diitalia.
23. Joseph John. & Sweet, Timothy, (2007) .The Mechanization of Mussolini's Army 1920-1940 : Iron Army, New York, Stockpile Books.
24. Kolko, Gobriel, (1995).Century of War: Politics, Conflicts and Society since 1914, New York, New Press.
25. Macdonald J. S, (1958).Some Soeio-Econmic Emigration Differentials in Rural Italy 1902-1913, Vol. 7, No. 1, Journal of Economic development Cultural Change, The University of Chicago Press.
26. Malanima ,Polo & Zamagni, vera, (2010).150 Years of the Italian Conome 1961-2010, Journal of Modern Italian studs.
27. Mark Marinkov,(2019). Conquering the debt Mountain: Financial Repression and Italian Debt in the Interwar Period in : Debt and Entanglements Between the War, international Monetary Fund.
28. Menti, Fbiocle & Gallegati ,(2014). Mauro, Growth and Cycles of the Italian Economy Since 1881 the New evidence, societa, italiana degli Ecmmisti.
29. Paventa, luigis & Giavazzi, francesso, (1988).the Italian Experience : High Dublin debt, new York, Center for Economic Research Policy.
30. Robson, Mark ,(2006). Access to History: Italy: the rise of Fascism 1915-1945, London, Hachette, 3th edition.
31. Rothenbacher F., (2017).The European societies: The European Population, 1850-1945,

New York, Springer.

32. Sanz, Caroline Garcia, (2015). British Patriots and spies in Italy 1914-1915, Fitting the enemy of the neutral Frontline in : the First Word war, Analysis and interpretation Vol. 1, Cambridge Scholars, .
33. Steiner, Zara S., (2005).The Lights That Failed: European in international History 1918-1933, Oxford Univ. Press.
34. Stevenson ,David, (2004).The History of The First World War, London, Penguin.
35. Tlessler, Huli & Poxton, Robert O., (2012).Europe in The 20th Century, Boston, Cognate Learning Co.
36. Tomassini, Luigi, (1992). Industrial mobilization and state intervention in Italy in the First world War on Labor unrest in : strikes social Confect and the first World War, Fonda Zion Giangiacomo.
37. Tucke, Speneer, (2006).A student Encyclopedia: World War I, New York, ABC-CL 10.
38. Tucker, Spencer C.,(2013). The European Powers in The first War, New York, Rutledge.
39. United States. Dept. of state, (1919). Neutrality Proclamation 1914-1918, Washington, government Printing offer.
40. Wilks,John & Wilks ,Eileen, (1998).The British Army in Italy 191-1918, Great Britain, leo Cooper.
41. Zamagni ,Vera,(1993).The Economic History of Italy 1860-1990 Recovery after Decline, Oxford, C